مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

مراجعة واقعية لدور الدولة في الإقتصاد والتنمية

الكاتب: محمد الوائلي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

مراجعة واقعية لدور الدولة في الإقتصاد والتنمية

قسم الابحاث والترجمة

الكاتب: محمد الوائلي

مقدمة

في الوقت الذي يدعو فيه الاقتصاديون في معظم دول العالم، وخصوصاً في الاقتصادات الغربية، الى تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، إلاّ أن الواقع يشير إلى أن للدولة دوراً جوهرياً في تلك الاقتصادات يتعدى الرقابة والتدخل عند الضرورة. فالدولة في كثير من الأحيان تكون هي الشريك والفاعل الأساسي في تحقيق النجاحات على صعد مختلفة، حيث نرى الدولة تمول وتستثمر في العديد من المشاريع الإستراتيجية وتخلق أسواقاً جديدة خلافاً لما يتم تكراره في السرديات الشائعة حالياً والتي ترى في تقليص دور الدولة السر وراء نجاح الاقتصادات الرأسمالية.

يناقش هذا المقال هذا الخلط الشائع في التفكير، ويقدم بعض الرؤى حول الأدوار التي ينبغي للدولة العراقية تبنيها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

شبهة تقليص دور الدولة في الاقتصاد

بدأت فكرة تقليص دور الدولة في الإقتصاد بالانتشار، في نهايات الستينات من القرن الماضي، في الولايات المتحدة وبدأ تيار الليبرالية الاقتصادية اعتبار كل من يدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد ميالاً الى الشيوعية والاشتراكية.

اخذ هذا التوجه بالنمو وحدثت موجات خصخصة في الاقتصادات الحرة الكبيرة في العالم اطلقها الرئيس الأمريكي ريغان Regan في الولايات المتحدة ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر Thatcher في المملكة المتحدة في ثمانينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين اتبعت الكثير من الدول نفس النهج[1]. وعد هذا التيار سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات انتصاراً لأفكاره الاقتصادية ودليل على جدواها. ولكن ذلك أدى في الواقع إلى حدوث عدم توازن بين القطاعات الثلاث المختلفة في الاقتصادات الحرة لصالح القطاع الخاص، كما يشير العالم منتزبرگ Mintzberg في كتاباته ومقالاته المختلفة[2].

ولكن ما لايود الاعتراف به الدعاة الى هذا التيار هو أن للدولة أدواراً اقتصادية مهمة تلعبه في الكثير من الاقتصادات القوية في العالم حتى وقتنا الحاضر.

تختص الباحثة في جامعة "يو سي ال البريطانية" ماريانا ماتسوكاتو Mariana Mazzucato في هذا المجال وتؤكد على اهمية تدخّل الدولة في الاقتصادات المتقدمة وبشكل فاعل. ويتعدى هذا الدور الرقابة وحل الأزمات الى درجة أن "ماتسوكاتو" تذهب إلى القول بأنه لو أرادت الدول ان يصبح اقتصادها مثل اقتصاد الولايات المتحدة فينبغي لها ان تتدخل بقوة في الاقتصاد مثل ما تفعل الدولة الأمريكية وليس العكس كما هو شائع!.

من المؤكد أن هكذا إدّعاء يُثير الدهشة والإستغراب في ظل الأفكار الاقتصادية السائدة اليوم والتي تروج إلى العكس من ذلك. ولكن "ماتسوكاتو" تورد العديد من الأمثلة التى تُثبت إدعاءها بصورة دامغة.

[1]John B. Goodman and Gary W. Loveman - Does Privatization Serve the Public Interest? – Harvard Business Review – (November – December 1991)

[2]Henry Mintzberg – Time for the Plura Sector –Stanford Social Innovation Review –Summer 2015

ففي محاضرة لها في مؤتمر تيد العالمي[3] TEDGlobal فاجئت "ماتسوكاتو" الحضور بمثال يُبيّن مدى تدخل الدولة في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات من خلال عرض جهاز آيفون على الشاشة وإيراد أهم التقنيات التي تميز الهواتف الذكية، ومنها:

- الأنترنت
- خدمة تحديد المواقع العالمية GPS
- الشاشة اللمسية
- كاميرا الهاتف

وتُشير الباحثة إلى أن جميع هذه التقنيات هي نتيجة لبحوث واستثمارات قامت بها الحكومة الأمريكية. فالأنترنت هو اختراع "وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة DARPA" حيث كان الهدف التأسيس لشبكة اتصالات قادرة على الصمود أمام هجوم نووي.

وتقنية الـ GPS هي ايضاً تكنولوجيا من اختراع الجيش الأمريكي، ولسنوات طويلة كانت استخداماتها عسكرية بحتة. أما الشاشة اللمسية فهي من اختراع شركة Finger Works بتمويل من وكالة الإستخبارات الأمريكية CIA ومؤسسة البحوث الوطنية NSF.

وكذلك الحال بالنسبة لكاميرا الهاتف الذكي، فهي ايضاً من صناعة إدارة الفضاء الوطنية الأمريكية NASA.

مثال آخر تذكره "ماتسوكاتو" هو ما تقوم به شركة تسلا Tesla وسبيس اكس SpaceX المملوكة لإيلون ماسك Elon Musk أحد أغنى رجال العالم ورمز الرأسمالي الناجح. فأكثر ما يُميّز السيارات الكهربائية وانتشارها اليوم هو تطوير بطاريات فعّالة وذات قابلية خزن عالية بعد ان كانت هذه القدرة محدودة.

ولكن نتيجة لإستثمارات عديدة قامت بها الحكومة الأمريكية في مجال البطاريات واستفادة شركة "تسلا" منها، استطاعت هذه الشركة تطوير سيارات قادرة على التنقل بمسافات بعيدة من دون الحاجة إلى الشحن المتكرر[4].

"سبيس اكس" ايضاً استفادت من التكنولوجيا التى طوّرتها إدارة الفضاء الوطنية الامريكية NASA، والتي استطاعت ان تضع أول رجل على الفضاء.

إيلون ماسك استفاد من الحكومة الأمريكية في مجال الصناعات الفضائية مرتيّن: المرة الأولى من خلال تطوير التكنولوجيا الفضائية التى اخترعتها NASA والتي قام هو بتطوريها لاحقاً، وأيضاً من خلال العقود الحكومية التي يحصل عليها لإطلاق الأقمار الصناعية والمعدات والافراد الى الفضاء[5].

هناك أمثلة كثيرة ايضاً من دول رأسمالية أخرى، ولعل تدخّل الدولة في مجال الصحة العامة هو المثال الأكثر وضوحاً بالاخص في المجالات الطبية والدوائية حيث لعبت ومازالت تلعب الكثير من الحكومات أدواراً جوهرية لتطوير وتسويق الأدوية والعلاجات المختلفة. وأفضل مثال لذلك هو تطوير لقاحات جائحة "كورونا" المختلفة في جميع أنحاء العالم، والذي كان من صناعة الحكومات أو بالشراكة معها او بالتفويض منها[6].

[3] Mariana Mazzucato –Government — Investor, Risk Taker, Innovator –Ted Global – June 2013
[4] Mariana Mazzucato – The Entrepreneurial State –Anthem Press – 2015
[5] Ibid.
[6] Congressional Research Service – In Focus - The U.S. Government's Role in Domestic and Global COVID-19 Vaccine Supply and Distribution: Frequently Asked Questions – February 2022

ومن الأمثلة الأخرى في الغرب، التميّز الذي يتمتع به القطاع الصحي في المملكة المتحدة عبر خدمة الصحة الوطنية NHS والتي أصبحت أنموذجاً عالمياً يُحتذى به. ولايمكن تصوّر أن هذه الخدمة تُحقق تفوقها عبر آليات الأسواق الحرة التقليدية، وإنما فقط من خلال إستثمار وإدارة وتوجيه من قبل الحكومة البريطانية[7].

مثال آخر من المانيا هو تطور قطاع صناعة السيارات في المانيا المُدين أيضاً في الكثير من مفاصله للتدخل الحكومي، فشركة Volkswagen هي من تأسيس الحكومة النازية في الثلاثينيات من القرن الماضي[8]، حيث تُعد هذه الشركة اليوم ثانى أكبر مُصنِّع للسيارات من حيث العدد. وبعض النظر عن دوافع وتوجهات واعمال المؤسس للشركة، إلاّ إنها تُعد مثالاً آخر على تدخل الدولة الناجح في الإقتصاد.

يتضح مما ذُكر أعلاه أن تدخّل الدولة في الإقتصاد يُعد أمراً أساسياً وضرورياً من أجل تطوّره، أما القول بأن تقليص دور الدولة في الإقتصاد هو سر التطور الاقتصادي فهو في الواقع من الخرافات التى يُروّج لها دعاة الليبرالية الإقصادية من أجل تحقيق مصالح الجهات الرأسمالية التي يمثلونها. في حين أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد يعتمد بصورة كبيرة على تدخّل الدولة والإستثمار من قبلها في مجالات معينة، وتطوير بعض التكنولوجيا باهضة الثمن والتي عادةً ما تتميّز بمخاطر إستثمارية عالية لايكون القطاع الخاص متحمس على تحملها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان تدخل الدولة ضرورياً في الإقتصاد فكيف ينبغي للدولة إذن أن تتصرف؟.

بصورة عامة تقول "ماتسوكاتو" إن الدولة عليها ان تتدخل بعناية وتختار دورها بصورة استراتيجية. وبحسب رأيها يمكن القيام بذلك وفق أربعة مداخل أساسية.

<u>خلق وتشكيل الأسواق وليس إصلاحها فقط</u>

كما أشرنا أعلاه استطاعت الحكومات في الاقتصادات المتطورة خلق وتشكيل الكثير من الأسواق والصناعات عبر جهودها وبحوثها في مجالات عديدة أبرزها العلوم والتكنولوجيا. تصف "ماتسوكاتو" الأسواق بأنها عمياء، بمعنى انها لا تسعى بصورة ذاتية إلى تطوير مجالات مهمة تفيد البيئة والمجتمع[9]، بل في الكثير من الأحيان تهمل العديد من المشاكل إن لم تكن هي التي تخلقها. لذلك تبرز أهمية دور الدولة في التفكير بصورة بعيدة المدى والتحفيز على خلق مجالات جديدة في السوق، أو نمو مجالات مهمة مهملة. وافضل مثال هو الاقتصاد الأخضر Green Economy والتي تلعب الحكومات اليوم الدور الأبرز في الترويج له وليس القطاع الخاص. فلو تُرك الأمر للأسواق الحرة لما رأينا تحول طوعي إلى موارد الطاقة البديلة وأساليب التصنيع والتسويق الصديقة للبيئة، حيث ان التكنولوجيا وأساليب الإدارة والتفكير بصورة عامة هي تقليدية يصعب التخلي عنها، وهي التي أدت إلى خلق مشكلة التلوث البيئي والإنحباس الحراري بالدرجة الأولى[10]. ولكن من خلال القرارات الإستراتيجية للحكومات ودفع قوي بإتجاه تبني التكنولوجيا الخضراء على شكل تشريعات وقروض مُيسّرة والتخفيف الضريبي تم تشكيل أسواق جديدة وخلق الطلب على التكنولوجيا الخضراء، حيث هناك اليوم تحوّل تدريجي وإن كان بطيئاً بإتجاه الإقتصاد الأخضر.

[7]NHS England – An Introduction to the NHS

[8]Volkswagen Group - 1934 to 1937 – The “German People’s Car” as a “Communal Project” of the German Automotive Industry

[9] Mariana Mazzucato – The Entrepreneurial State – Anthem Press – 2015

[10]Partnership for the SDGs - GREEN ECONOMY IN THE CONTEXT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND POVERTY ERADICATION – United Nations

إعادة النظر في كيفية التقييم الإقتصادي للسياسات العامة

تُشير "ماتسوكاتو" إلى الطريقة الخاطئة التي يتبعها الكثيرون في تقييم تدخل وإستثمارات الدولة في الإقتصاد حيث يميل الكثير إلى إتّباع أُسلوب بسيط ومباشر في التقييم لا يأخذ بعين الإعتبار الفوائد والأرباح الغير مباشرة لإستثمارات الدولة الهائلة في مجال معين[11]. وتلفت "ماتسوكاتو" إلى استثمارات الحكومة الأمريكية في مجال الفضاء، فلو تم تقييم التكاليف التي صرفتها الدولة من أجل إنجاح مشروع إرسال أول إنسان الى القمر والفوائد المالية المباشرة من وراء المشروع لكان يُعتبر مشروعاً فاشلاً من الناحية الاقتصادية وفقط ذو قيمة اجتماعية وعلمية. ولكن الفوائد الإقتصادية المُحققة تتعدى الأرباح المالية المباشرة، ذلك أن برنامج الفضاء يتطلب الكثير من البحوث والإختراعات التي انتقل استخدامها فيما بعد إلى مجالات صناعية وتجارية عدة. لا يسع التفصيل هنا كثيراً، ولكن من أبرز هذه الإختراعات الكمبيوتر المحمول، السماعات اللاسلكية، فأرة الكمبيوتر، الحذاء الرياضي، الأطراف الصناعية، مسحوق حليب الاطفال، العزل الحراري في المنازل، وغيرها من الإختراعات الشائعة التي يتم إستخدامها يومياً[12]. عليه ينبغي توسيع النظر في أسلوب تقييم الأثر الإقتصادي لتدخّل الدولة ليشمل الأثر المشروح أعلاه والذي يُسمى في علم الاقتصاد بأثر الإنتشار spillover effect[13].

بناء منظومات حكومية أكثر ديناميكية

تشير "ماتسوكاتو" إلى أنه نتيجةً للفكرة السائدة بأن دور الدولة هو فقط إصلاح الأسواق ولا شيء آخر يُذكر، فقد أدى ذلك إلى إضعاف مؤسسات الدولة واخلاءها من الكفاءات والقدرات التى تسمح لها بلعب دور أهم وأكثر إستراتيجيةً في الاقتصاد، وعليه يتقلّص دور الدولة ويضعف بالفعل[14].

في حين لو أرادت الدولة ان تخلق وتُشكّل الأسواق وتتدّخل فيها بصورة إستراتيجية فإنها بحاجة إلى المعلومات والدافع إلى تنفيذ سياسات تدخّل شجاعة في السوق، وأن تتبنى التجربة والخطأ، كما يفعل القطاع الخاص، كأسلوب لعملها. أزراء ذلك ينبغي أن تدرس الحكومة الأسواق بدقة وأن يتحلى صانع القرار فيها ليس فقط بالمهارات الإدارية والبيروقراطية، وإنما بمهارات تقنية وخبرات في الصناعات المختلفة.

كيفية الموازنة بين المخاطر والفوائد

ينبغي للدولة أن تُعيد النظر في أسلوب إدارتها للمخاطر والمردودات المالية بحيث لا تتحمل فقط المخاطر عندما تكون عالية وفي نفس الوقت لا تحصل على مردود عالي عند التسبّب بنجاحات اقتصادية.

تشير "ماتسوكاتو" إلى مثال يوضح أهمية هذه القضية، فمؤسسة بحوث الاعمال الصغيرة الإبداعية US Small Business Innovation Research وهي مؤسسة تُقدم القروض لأعمال في مجالات عالية المخاطر، قدّمت في الثمانينات قروض لشركة Intel و Compaq العالمتيّن في مجال الحاسوب عندما كانت مازالت ناشئة، وكانت هذه القروض أحد الأسباب في نجاح هاتيّن الشركتيّن حيث مازالتا Intel الرائدة في صناعة الرقائق الألكترونية وإحدى أكبر الشركات في العالم.

في حين كان لشركة Compaq دور كبير في إنتشار الحواسيب الشخصية في العالم، وبقيت رائدة إلى ان اشترتها شركة HP أحد العمالقة في مجال التكنولوجيا.

[11]Mariana Mazzucato – The Entrepreneurial State – Anthem Press – 2015
[12]20 Inventions We Couldn't Have Without Space Travel – NASA - 2016
[13]Will Kenton – What is the Spillover Effect and How Does it Affect Economies – Investopedia – May 2024
[14] Mariana Mazzucato – The Entrepreneurial State – Anthem Press – 2015

كذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة الأعمال الصغيرة الأمريكية US Small Business Administration التي قدمت للكثير من الشركات قروض ومساعدات أساسية من ضمنها شركة Apple في عام ١٩٧٨[15].

من الواضح إذاً ان للدولة دوراً كبيراً في إطلاق هذه الشركات، ولولا تلك القروض المُيّسرة لما استطاعت ربما تلك الشركات الناشئة آنذاك من النهوض بسبب المخاطر المالية العالية في مجال عملها، حيث صعوبة الحصول على القروض من القطاع الخاص في تلك المجالات آنذاك.

لكن في المقابل لم تحصل الدولة على فوائد مباشرة من هذه الإستثمارات، فحتى الضرائب التي كان بالإمكان ان تستحصلها من هذه الشركات بعد نموها وازدهارها لم تكن كبيرة لأن أغلب الشركات العملاقة الأمريكية تُسجّل نفسها في دول أُخرى للحصول على إستعفاء ضريبي. هذا التهرّب الضريبي يُكلّف الدولة الأمريكية مليارات الدولارات، ولذلك تقترح "ماتسوكاتو" ان تحتفظ الدولة بأسهم في هذه الشركات وأن تحصل على أرباح منها من دون أن تكون حصتها مُسيطرة حيث بالإمكان إستخدام هذه الأرباح في الإستثمار في مجالات إستراتيجية بعيدة المدى أخرى وخلق أسواق جديدة، عكس ما تُفضله الأسواق المالية والتي تُركّز على النتائج قريبة المدى ولا تهتم بالمستقبل.

بالطبع لن تكون جميع تلك الإستثمارت ناجحة أو مردودها سريع، ولكن لا ينبغي – مثلما ذكرنا أعلاه – تقييم إستثمارات الدولة بنفس الطريقة التي يتم فيها تقييم إستثمارات الشركات والبنوك في الأسواق المالية، فالأهداف والغايات مختلفة هنا[16].

أدوار مقترحة للدولة العراقية

فيما يخص العراق، فمن المعروف أن الدولة العراقية تُعاني من تضخّم كبير حيث عدد الموظفين فيها هائل وغير منطقي. ولكن لا ينبغي إعتبار الحل هو تقليص عدد الموظفين فقط وسحب أغلب الملفات من الدولة كما يدّعي دُعاة الليبرالية الإقتصادية. في العراق تحتاج الدولة إلى أن تكون فعالة أكثر وتستقطب المزيد من الكفاءات ووضعها في مكانات مهمة وحسّاسة لتعظيم فاعلية دورها.

فيما يخص عدد الموظفين العراقيين، يمكن تخفيضه تدريجياً من خلال إجراءات محددة، من قبيل:

- تخفيض سن التقاعد لفترة معينة مع حساب الخدمة كاملة وفقاً لسن التقاعد القديم ولكن من دون تعيين موظفين جُدد بدلاً من المتقاعدين.
- التركيز على تدريب وتأهيل موظفي الدولة بكثافة.
- وضع مُحفزات لموظفي الدولة لترك الوظيفة وإعطاءهم قروض ميسرة للإستثمار في السوق مع ضمان الراتب الحكومي لفترة معينة.
- توفير الضمان الإجتماعي للجميع بحيث لا يكون التقاعد هو الدافع وراء السعي للحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة.
- تعيين الموظفين الحكوميين في شركات خاصة ومنظمات دولية مع ضمان الدولة لرواتب هؤلاء مقابل العمل على مشاريع تعود بالفائدة للدولة.

[15] Ibid.
[16] Ibid.

بالطبع تُمارس الدولة أو ترغب في تطبيق بعض هذه الإجراءات، وتُوجد ايضاً مخاطر تخصها، ولكن ينبغي الأخذ بعين الإعتبار الهدف الأكبر وهو جعل مؤسسات الدولة أكثر رشاقةً وديناميكيةً وقادرة على الإستثمار في مجالات إستراتيجية وتنميتها. بعض الإجراءات التي تمارسها، أو يمكن ان تمارسها، الدولة العراقية والتي تصب في هذا المجال هي كالتالي:

- إحياء الصناعات القديمة التي توقفت كالتصنيع العسكري في العراق وتنمية قدرات وكفاءات الأقسام والعاملين في هذا المجال، ومن ثم نقل هذه الخبرات إلى مجالات أخرى من خلال تأسيس شركات وتنميتها ومن ثم بيعها للقطاع الخاص أو نقل الموظفين في المؤسسات الصناعية التابعة للدولة إلى شركات خاصة تعمل في نفس المجالات أو مجالات مشابهة.
- الإستمرار في الإستثمار في المجالات التى يعاني منها المجتمع من مشاكل كبيرة مثل قطاع السكن، قطاع التعليم، قطاع الصحة وذلك من خلال التأسيس أو الإستثمار في مشاريع إستراتيجية في هذه المجالات مقابل فرض شروط ومعايير على المستثمرين وفقاً لعقود خاصة لضمان الجودة والإستمرارية.
- تقديم القروض المُيّسرة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لمعايير وأوليات ومنع تكدّس الأموال في خزائن الدولة أو هدرها على البطالة المُقنّعة الناتجة عن التعيينات الكبيرة في مؤسسات الدولة.
- بناء وتنظيم المدن الصناعية والحدائق التكنولوجية في المجالات الإستراتجية والتي تعود بالفائدة للإقتصاد على المدى البعيد والتي يمكن فيها من تعظيم أثر الانتشار spillover effect المذكور آنفاً، ويمكن الإستفادة من تجارب الدول المختلفة مثل ماليزيا وسنغافورة وغيرها.
- الدخول بقوة في مجال التكنولوجيا الخضراء وتشجيع الشباب على الإبداع في هذا المجال من خلال المسابقات والمُنح والقروض، حيث هناك طلب دولي وتحول نحو الإقتصاد الأخضر وهناك فرصة للعراق أن يدخل هذا المجال.

الخلاصة

ينبغي للدولة العراقية أن تكون أكثر فاعلية في الاقتصاد، وهذا لا يعني إن عليها أن تقوم بأغلب الوظائف والخدمات المطلوبة، وإنما عليها أن تكون أكثر نشاطاً ورشاقةً، وان تختار أدوارها بصورة استراتيجية وأن تكون مؤسساتها أكثر التصاقاً بالسوق وعلى معرفة به، وأن تخلق أسواقاً جديدة في المجالات التي يُعاني منها المجتمع العراقي من مشاكل ونقص.

مازال العراق يملك موارد مالية هائلة من خلال تصديره لموارده الطبيعة والتي ينبغي إستثمارها بصورة ذكية لبناء إقتصاد قوي يبتعد تدريجياً عن صفته الريعية.

المصادر

1. Mariana Mazzucato – The Entrepreneurial State – Anthem Press – 2015
   Mariana Mazzucato – Government — Investor, Risk Taker, Innovator – Ted Global – June 2013
   https://www.ted.com/talks/mariana_mazzucato_government_investor_risk_taker_innovator?trigger=0s&subtitle=en

2. John B. Goodman and Gary W. Loveman - Does Privatization Serve the Public Interest? – Harvard Business Review – (November – December 1991)
   https://hbr.org/1991/11/does-privatization-serve-the-public-interest

3. Henry Mintzberg – Time for the Plura Sector – Stanford Social Innovation Review – Summer 2015
   https://mintzberg.org/sites/default/files/article/download/ssir_summer_2015_timeforthepluralsector.pdf

4. Congressional Research Service – In Focus - The U.S. Government's Role in Domestic and Global COVID-19 Vaccine Supply and Distribution: Frequently Asked Questions – February 2022
   https://hbr.org/1991/11/does-privatization-serve-the-public-interest

5. NHS England – An Introduction to the NHS
   https://www.england.nhs.uk/get-involved/nhs/

6. Volkswagen Group - 1934 to 1937 – The "German People's Car" as a "Communal Project" of the German Automotive Industry
   https://www.volkswagen-group.com/en/volkswagen-chronicle-17351/1934-to-1937-the-german-peoples-car-as-a-communal-project-of-the-german-automotive-industry-17353

7. Inventions We Couldn't Have Without Space Travel – NASA – 2016
   https://www.jpl.nasa.gov/infographics/20-inventions-we-wouldnt-have-without-space-travel

8. Will Kenton – What is the Spillover Effect and How Does it Affect Economies – Investopedia – May 2024
   https://www.investopedia.com/terms/s/spillover-effect.asp

الصورة:

Economic Growth Explained (igdleaders.org)